ورقة مقدمة بغرض المشاركة في الملتقى الدولي
"واقع ومستقبل تدريس الاقتصاد بالجامعات الجزائرية والعربية في ظل التوجهات الحديثة وترسيخ ثقافة الجودة"
من تنظيم جامعة محمد الشريف مساعدية -سوق أهراس-
بتاريخ:20ديسمبر 2023

المشارك الأول:
الاسم واللقب: حسيبة سميرة
الرتبة: أستاذ
التخصص العلمي: بنوك إسلامية
مؤسسة الانتماء: جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية-قسنطينة
الايميل: semirahassiba@hotmail.fr
الهاتف: 0555 52 38 59
عنوان المداخلة: واقع تدريس الاقتصاد الإسلامي في الجامعة الجزائرية -حالة قسم الاقتصاد والإدارة بجامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية-
المحور: الاقتصاد الإسلامي بين التأصيل والتنظير، الممارسات، وتسويق النموذج
المشارك الثاني:
الاسم واللقب: سارة بوالشعير
الرتبة: دكتوراه
التخصص العلمي: اقتصاد إسلامي
مؤسسة الانتماء: جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية-قسنطينة
الايميل: sarasamira1992@gmail.com
الهاتف: 0793 18 49 05
عنوان المداخلة: واقع تدريس الاقتصاد الإسلامي في الجامعة الجزائرية -حالة قسم الاقتصاد والإدارة بجامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية-
المحور: الاقتصاد الإسلامي بين التأصيل والتنظير، الممارسات، وتسويق النموذج

الملخص:
تتناول الورقة البحثية واقع تدريس الاقتصاد الإسلامي في الجامعات الجزائرية انطلاقا من أهمية الجامعة في تكوين وتخريج الإطارات المتخصصة في الاقتصاد الإسلامي لتغطية التوجهات الحديثة التي تطرحه ضمن البدائل الجيدة لتحقيق أهداف التنمية والتطور الاقتصادي بشكل عام، وذلك بعرض تجربة قسم الاقتصاد والإدارة بجامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية ومدى مساهمتها في تكوين الإطارات المتخصصة في الاقتصاد الإسلامي.
الكلمات المفتاحية: الاقتصاد الإسلامي، الجامعات الجزائرية، تجربة قسم الاقتصاد والإدارة.

Abstract:
The research paper deals with the reality of teaching Islamic economics in Algerian universities, based on the importance of the university in forming and Graduating frameworks specialized in Islamic economics to cover the modern trends that present it among the good alternatives to achieve the goals of development and economic development in general, by presenting the experience of the Department of Economics and Administration at Emir Abdelkader University of Islamic Sciences. and the extent of its contribution to the formation of specialized frameworks in Islamic economics.
Keywords: Islamic economics, Algerian universities, experience of the Department of Economics and Administration.

المقدمة:

تقدم مؤسسات التعليم العالي خدمة تكوين وتطوير مهارات وإعداد الإطارات البشرية المتخصصة في مختلف حقول المعرفة، لتلبية حاجات المجتمع وإحداث التقدم العلمي والاجتماعي والاقتصادي، وهي بذلك تشكل أحد أهم ركائز الاقتصاد ومجتمع المعرفة، كونها تسهم في تعظيم القدرة المعرفية للمجتمع بحثا واستخداما وتطبيقا، من خلال ممارسة وظائفها من تدريس وبحث علمي وخدمة المجتمع. ومن أجل تحقيق دورها بفعالية تواجه مؤسسات التعليم العالي تحديات خارجية وداخلية تجعلها تغير أهدافها وآلياتها حتى تتمكن من التعامل مع هذه التحديات من جهة والمحافظة على هوية المجتمع وحضارته وديانته من جهة أخرى.

لعل أبرز هذه التحديات هي التقدم التكنولوجي والمعرفي، العولمة ومختلف التغيرات الاقتصادية التي يمكن حصرها في الأزمات المالية والاقتصادية العالمية، ويعد الاقتصاد أبرز العلوم التي تؤطرها مؤسسات التعليم العالي. والاقتصاد من العلوم المتطورة المرتبطة بالواقع العملي حيث شهد عدة تغيرات وتوجهات معاصرة، خاصة وأنه في كل مرحلة يبرز النقائص والسلبيات في النظم السائدة، وتشهد المرحلة الأخيرة توجها عالميا نحو تدريس علم الاقتصاد الإسلامي في مؤسسات التعليم العالي بعد أن تبين أنه من أفضل البدائل المطروحة لاجتناب والتخفيف من تناقضات العولمة وسلبيات الرأسمالية. وقد ترافق ذلك مع الانتشار الذي حققته البنوك الإسلامية على مستوى عالمي، وما صاحبه من تطور كمي لبحوث الاقتصاد الإسلامي الذي تمثل في عدد كبير من الأبحاث والمؤلفات بلغات عالمية مختلفة، إضافة إلى المؤتمرات والملتقيات العلمية في نفس الشأن.

وهو ما جعلنا نطرح مجموعة أسئلة حول واقع وآفاق تدريس الاقتصاد الإسلامي في مؤسسات التعليم العالي خاصة في الجزائر، من خلال استعراض تجربة قسم الاقتصاد والإدارة لكلية الشريعة والاقتصاد بجامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية يمكن اختصارها في:

- ما هو علم الاقتصاد الإسلامي، وما علاقته بالعلوم الشرعية من ناحية والعلوم الاقتصادية من ناحية أخرى؟

- ما هي آليات ومعايير تدريس الاقتصاد الإسلامي في الجامعة؟

- ما واقع تدريس الاقتصاد الإسلامي في جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية؟

والتي يمكن الإجابة عليها معتمدين على المنهج الوصفي التحليلي من خلال ما يلي:

أولا: التعريف بالاقتصاد الإسلامي

1. مفهوم الاقتصاد الإسلامي

لا يمكن فصل مفهوم الاقتصاد الإسلامي عن مفهوم الاقتصاد فالمصطلح مركب من قسمين اقتصاد + إسلامي بما يعني أنه مرتبط بعلم الاقتصاد من جهة وبالعلوم الإسلامية من جهة أخرى، أي أنه يجمع بين أمرين الفقه والأحكام الشرعية في المسائل المالية والقوانين الاقتصادية التحليلية من جهة أخرى.

وقد عرفه العديد من الباحثين بعدة تعاريف نذكر منها:

"الاقتصاد الإسلامي هو ذلك الفرع من المعرفة الذي يساعد على تحقيق رفاهة الإنسان من خلال تخصيص وتوزيع الموارد النادرة بما ينسجم مع التعاليم الإسلامية، وبدون أن يؤدي ذلك بالضرورة على تكبيل حرية الفرد أو خلق اختلالات مستمرة سواء في الاقتصاد الكلي أو البيئة"[1].

"هو مجموعة الأصول العامة الاقتصادية التي نستخرجها من القرآن والسنة، والبناء الاقتصادي الذي نقيمه على أساس تلك الأصول بحسب كل بيئة وعصر"[2].

"هو العلم الذي يبحث في كيفية تنظيم النشاط الاقتصادي للأمة الإسلامية أفراد وجماعة بما يؤدي إلى اكتساب الدخول الحلال حاليا أو مستقبلا وإنفاقها بما يرضي الله"[3].

"علم يبحث في الأحكام الشرعية والعلوم الإسلامية للموضوعات والمستجدات والمشكلات الاقتصادية من جهة، ومن جهة أخرى يدرس النظريات والقوانين الاقتصادية في ضوء التعاليم والقيم الإسلامية ويعمل على توظيف ذلك كله من أجل استخدام الموارد بأعلى درجات العدالة بما يؤدي إلى تحقيق أعلى درجات التنمية والرفاهة والأمن والاستقرار"[4].

ومن خلال هذه التعاريف يمكن القول أن الاقتصاد الإسلامي هو العلم الذي يهتم بدراسة الاقتصاد وفق أحكام الشريعة الإسلامية، وهو الذي سيصحح مسار النظم الاقتصادية السائدة التي تعاني خلل في النظريات التي قامت على أسسها، خاصة بعد انتشار الربا و الغش والتدليس والغرر في معظم عقودها، فالاقتصاد الإسلامي هو الجمع بين المتطلبات المادية والروحية. فالاقتصاد الإسلامي علم جديد ينتمي إلى العلوم الشرعية من جهة ولا يمكنه الانفصال عن العلوم الاقتصادية من جهة أخرى، وهو يعتبر مرحلة تالية لعلم الفقه يركز على كيفية تطبيق الاحكام الشرعية في المجال الاقتصادي مستعينا بالأدوات التحليلية الاقتصادية[5].

2. نشأة علم الاقتصاد الإسلامي وتطوره:

رغم أن حداثة علم الاقتصاد الإسلامي إلا أن موضوعاته وقضاياه قديمة، فهي مرتبطة بظهور الشريعة الإسلامية حيث أولى الإسلام العلاقات الاقتصادية بين الناس عناية هامة، شأنه في ذلك شأن بقية جوانب الحياة الأخرى، فقرر من خلال الآيات القرآنية والأحاديث النبوية الأصول الاقتصادية العامة التي تربط الناس بدين الله في كافة أوجه الحياة، فقد تضمنت الآيات احكام حل البيع وحرمة الربا وعالجت كيفية التخلص من الأموال الربوية، كما أمرت بالاهتمام بتوثيق العقود، ونظمت صرف المال وإنفاقه وايداعه وغيرها، وكانت حياة رسول الله -صلى الله عليه وسلم – نموذجا حيا لتطبيق التشريع الذي استمر على نهجه الخلفاء الراشدون من بعده. وقد تميزت هذه المرحلة بقلة المشكلات الاقتصادية بسبب فقر البيئة وتواضع النشاط الاقتصادي (الرعي، الزراعة، التجارة البسيطة) وقوة الوازع الديني وتمكنه من النفوس فلا غش ولا تدليس ولا غبن ولا احتكار.[6]

---

[1] -محمد عمر شابرا، ما هو الاقتصاد الإسلامي، موسوعة التمويل والاقتصاد الإسلامي متح على الرابط التالي:
efpedia.com/.../d985d8a7-d987d988-d8a7d984d8a7d982d8aad8.pdf

[2] -سعد بن حمدان اللحياني، مبادئ الاقتصاد الإسلامي، منشورات جامعة أم القرى، السعودية، دون سنة نشر، ص10.

[3] -عبد الرحيم عبد الحميد الساعاتي، علم الاقتصاد الإسلامي وعلم الاقتصاد-دراسة منهجية-، كلية الاقتصاد والإدارة، جامعة الملك عبد العزيز، 2004، ص43.

[4] -كمال توفيق محمد الحطاب، منهجية البحث في الاقتصاد وعلاقته بالنصوص الشرعية، مجلة الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، م 16، ع 2، 2003، ص9.

[5] - كمال توفيق محمد الحطاب، مرجع سابق، ص5.

[6] -عبد الله عبد المحسن الطريقي، الاقتصاد الإسلامي-أسس ومبادئ وأهداف-مؤسسة الجريبي للتوزيع والإعلان، الرياض،2009، ص22.

ونشطت بعدها الدراسات الفقهية وبدأ العلماء يضعون أحكام شرعية لما استجد في زمانهم من أمور ومسائل، فظهرت بذلك المؤلفات التي تبحث في المسائل الفقهية والجوانب الاقتصادية ككتب الزكاة والعقود والمعاملات والنفقات والمواريث، كما ظهرت كتب خاصة في الاقتصاد كالخراج والأموال وأحكام السوق والحسبة والنقود وغيرها. وما يمزها انها لم تتناول علم الاقتصاد الإسلامي كعلم مستقل بل جاءت متصلة ببحوث في علم التفسير والحديث والفقه والتاريخ.

في العصر الحديث ازدادت البحوث في مختلف مواضيع الاقتصاد الإسلامي مثل البحوث في الربا والمصارف وشركات التأمين، وذلك من خلال مؤتمرات علمية مثل[1]: أسبوع الفقه الإسلامي الدولي الأول المنعقد بباريس سنة 1951م، والثاني المنعقد بدمشق في سنة 1961م، والثالث المنعقد بالقاهرة سنة 1967م، والمؤتمر العالمي الأول للاقتصاد الإسلامي بمكة المكرمة سنة 1976م.

ويعتبر المؤتمر العالمي الأول للاقتصاد الإسلامي في سنة 1976م بمكة المكرمة مولد علم الاقتصاد الإسلامي، حيث هدف إلى تحقيق انطلاقة في هذا العلم من حيث التدريس والبحث ورسم السياسات الاقتصادية، وابتكار وتطوير أدواتها وبناء المؤسسات الاقتصادية. ولقد أسهم المؤتمر وما تلاه من مؤتمرات بشكل فاعل في تحقيق إنجازات هامة نذكر منها[2]:

- أصبح الاقتصاد الإسلامي يدرس كعلم في جميع الجامعات العربية والجامعات الإسلامية، على الأقل على مستوى الليسانس؛
- تم إنشاء أقسام مستقلة للاقتصاد الإسلامي في عدد من الجامعات وكليات الاقتصاد والإدارة، وفي بعض الجامعات، أنشأت كليات الشريعة أقساما تمنح درجة الليسانس ودرجة الماجستير ودرجة الدكتوراه في تخصص الاقتصاد الإسلامي؛
- تم إدخال مقررات الاقتصاد الإسلامي والمصارف والمعاملات الإسلامية في عدد كبير من الجامعات في بريطانيا والولايات المتحدة وبعض دول أوربا وغيرها من الدول؛
- تم إنشاء العديد من مراكز البحث في الاقتصاد الإسلامي من أبرزها المركز العالمي لبحوث الاقتصاد الإسلامي، مركز التدريب والاستشارات التابع للبنك الإسلامي في جدة...

كما تجدر الإشارة أنه إلى جانب اعتماد تدريس الاقتصاد الإسلامي في مختلف مؤسسات التعليم العالي كعلم مستقل، حقق البحث العلمي فيه أيضا نموا كبيرا خلال العقود الماضية، تمثلت في عدد كبير من الأبحاث والمؤلفات وتنوعها باللغتين العربية والإنجليزية، وقد كان للبنوك الإسلامية أثر بارز في إتاحة الفرصة للرجوع إلى فقه المعاملات المالية والاجتهاد في العمليات المصرفية المعاصرة[3].

3. علاقة علم الاقتصاد الإسلامي بالعلوم الشرعية:

الاقتصاد الإسلامي مركب من عنصرين: اقتصاد وشريعة، ولا غنى عن أي منهما. والتمييز بينهما ضروري. حيث يشتمل علم الفقه مثلا على فروع عديدة، منها فقه العبادات، وفقه العقوبات وفقه المعاملات. الخ ويعتبر فقه المعاملات هو الأكثر أهمية من حيث علاقته بالاقتصاد الإسلامي، فهو يحدد الإطار التنظيمي الشرعي للتعامل في الميدان الاقتصادي، بينما يتعلق علم الاقتصاد الإسلامي بدراسة الجهد البشري فيما يخص سلوك الإنسان الاقتصادي (من إنتاج وتوزيع واستهلاك) في مجتمع إسلامي وما ينتج عنه من متغيرات. فالاقتصاد الإسلامي يستمد أسسه من الكتاب والسنة، والفقه هو العلم بالأحكام الشرعية العملية المستنبطة من الكتاب والسنة، وهذه الأحكام الشرعية العملية تعتبر هي نواة الاقتصاد الإسلامي[4]. حيث تهدف الأحكام الشرعية إلى تحقيق الشريعة من تحقيق المصالح ودرء المفاسد تضبط سلوك الإنسان

---

[1] -المرجع نفسه، ص23.

[2] -محمد أحمد صقر، إنجازات المؤتمرات العالمية السابقة في الاقتصاد الإسلامي، كتاب أوراق المؤتمر العلمي السابع للاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، المملكة العربية السعودية، 2008، الجزء الأول، ص76.

[3] -صالح صالحي، عبد الحليم غربي، نحو ترشيد منتجات البحث العلمي في الاقتصاد الإسلامي، الملتقى الدولي الأول حول "الاقتصاد الإسلامي الواقع ورهانات المستقبل"، المركز الجامعي بغرداية، فيفري 2011، ص09.

[4] -كمال توفيق حطاب، اتجاهات البحث العلمي في الاقتصاد الإسلامي، كتاب أوراق المؤتمر العلمي السابع للاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، المملكة العربية السعودية،2008، الجزء الأول، ص285.

الاقتصادي وتعامله مع الظواهر الاقتصادية المختلفة، بما يؤدي إلى تحقيق التوازن والاستقرار، وهذه الأحكام الشرعية هي أدوات تحليلية إسلامية تعمل على فرز الظواهر الاقتصادية المختلفة وتفاعلاتها، بما يؤدي في النهاية إلى تحقيق الانسجام بين هذه الظواهر الاقتصادية والقوانين الفطرية، من خلال استبعاد الظواهر المخالفة للفطرة والسلوك الاقتصادي الضار والإبقاء على الظواهر الإيجابية والسلوكيات الاقتصادية النافعة[1].

ويرتبط علم الاقتصاد الإسلامي بمختلف العلوم الشرعية الأخرى كعلوم القرآن وعلم التفسير وعلم العقيدة، وعلم الحديث، ومن التعامل مع تفاسير الآيات وشروح الأحاديث واستنباط العبر من التاريخ الاقتصادي الإسلامي، كما لعلم الاقتصاد الإسلامي علاقة قوية بعلم الأخلاق والقيم التي من خلالها يتم ضبط النشاط الاقتصادي.

العلاقة بين علم الاقتصاد الإسلامي والعلوم الشرعية هي علاقة تكامل وترابط في الهدف والغاية وعلاقة توجيه وتحليل في الآلية والمنهجية[2].

4. علاقة علم الاقتصاد الإسلامي بعلم الاقتصاد:

يتكون علم الاقتصاد من النظرية الاقتصادية وأدواتها التحليلية ومن الأنظمة الاقتصادية المختلفة (الرأسمالية والاشتراكية...)، إضافة إلى السياسات الاقتصادية المنبثقة من النظام والنظرية، وقد تفرعت العلوم الاقتصادية إلى فروع عديدة منها النظرية الاقتصادية، وتاريخ الفكر الاقتصادي، علم المالية العامة، والنقود والمصارف، والتنمية الاقتصادية، الاقتصاد الدولي، التحليل الجزئي والكلي، والاقتصاد الرياضي والقياسي وغيرها من الفروع.

وكل فرع يتفرع إلى تخصصات وشعب كثيرة، ففي مجال العلوم المالية والمصرفية نجد النقود والتحليل النقدي والائتمان المصرفي والمصارف المركزية والمصارف الإسلامية ...، وقد ساهمت هذه العلوم في تقدم المجتمعات وبناء الحضارة المادية ولكنها في نفس الوقت ترافقت مع أزمات ومشكلات اقتصادية معقدة، ترجع في الغالب إلى عدم مراعاة الأخلاق والقيم حيث كان الاتجاه العلماني هو السائد في الأوساط العلمية والأكاديمية.[3]

ويمكن للاقتصاد الإسلامي أن يستفيد من التطور الحاصل في فروع علم الاقتصاد من جهة، وأن يكمل جوانب النقص فيه من جهة أخرى بإدخال الضوابط والقيم الإسلامية في التحليل الاقتصادي.

ففي مجال البنوك مثلا: فتطبيق الاقتصاد الإسلامي من شأنه إلغاء الأساليب الربوية في العمليات المصرفية التي كانت ولا تزال سببا في الإخفاقات والأزمات المالية، ويستبدلها بأساليب التمويل الإسلامية القائمة على المشاركة في الربح والخسارة كالمشاركة والمضاربة والمرابحة وغيرها، والتي أثبتت نجاحا في الواقع العملي.

كما يعتمد الاقتصاد الإسلامي على الإحصاء والرياضيات في فروع وحقول عديدة، كون هذه العلوم أدوات بحثية مساعدة لكافة العلوم الإنسانية، ففي مجال الصيرفة الإسلامية يعتمد الرياضيات والإحصاء والقوانين الاستثمارية الحديثة في عمليات الاستثمار واحتساب الأرباح وتوزيعها، ويستعين بها في تصميم خطط التنمية ومعرفة حاجات المجتمع المستقبلية، وعند وضع السياسات الاقتصادية، ووضع الميزانية وحصر الإيرادات والنفقات وغيرها.

ثانيا: تدريس الاقتصاد الإسلامي في مؤسسات التعليم العالي

1. أين يدرس الاقتصاد الإسلامي؟

---

[1] - المرجع نفسه، ص286.

[2] - أحمد محمد محمود نصار، دور الباحث في الاقتصاد الإسلامي بين علم الفقه وعلم الاقتصاد-دراسة منهجية-، بحث ماجستير غير منشور، جامعة اليرموك،2005، ص20.

[3] - كمال توفيق حطاب، العلاقات العلمية والنظرية بين الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي، مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، عدد 44، 2001، ص232 و233.

من خلال ما تقدم تبين لنا أن علم الاقتصاد الإسلامي مرتبط بالعلوم الشرعية، ومرتبط أيضا بالعلوم الاقتصادية، لهذا يطرح السؤال هل يدرس الاقتصاد الإسلامي في كليات الشريعة أم في كليات الاقتصاد، حيث أن[1]:

- فصل الاقتصاد الإسلامي عن العلوم الشرعية تعود بالضرر الكبير على الأمة الإسلامية، لأن الاقتصاد الإسلامي في هذه الحالة، سيقدم وصفات علاجية مستوردة، ولن تكون الحلول التي يطرحها إسلامية خالصة؛
- بدون العلوم الشرعية سيضل الاقتصاد الإسلامي الطريق ولن يصل إلى الغاية الصحيحة التي تتفق مع رسالة الإسلام وهديه؛
- تدريس الاقتصاد الإسلامي في كليات الاقتصاد، ومن قبل اقتصاديين ليس لديهم أدنى معرفة بالعلوم الشرعية، سيؤدي إلى مخاطر كبيرة تتمثل في الجرأة على الأحكام الشرعية، ومخالفة القواعد والأصول الشرعية، وبالتالي الخروج بآراء وأفكار قد تخالف إجماع المسلمين.
- تدريس الاقتصاد الإسلامي في كليات الشريعة يؤدي إلى حصره في إطار الفقه الإسلامي، وبالتالي لن يكون سوى التركيز على المعاملات المالية في الفقه الإسلامي، أو جوانب فقه المعاملات بالتحديد؛
- عدم اعتماد الاقتصاد الإسلامي على الأدوات الاقتصادية التحليلية، يعيق تقدم هذا العلم، كما يفقده دوره الحيوي في المجتمع؛
- عدم النظر في العلوم الاقتصادية، ومواكبة التطور الحاصل فيها، يفقد الاقتصاد الإسلامي مواكبة التطورات والمستجدات العلمية المعاصرة؛
- تمكين الاقتصاد الإسلامي من أداء دوره الصحيح، يتطلب دراسة العلوم الاقتصادية، ومناقشة النظريات والأفكار الاقتصادية السائدة، بما يؤدي إلى الأخذ بالصحيح وترك الخاطئ، من هذه الأفكار والنظريات.

لهذه الأسباب ولغيرها ولتحقيق المصلحة المرجوة من علم الاقتصاد الإسلامي يجب أن يدرس الاقتصاد الإسلامي في كليات الشريعة والاقتصاد أو في كليات خاصة بالاقتصاد الإسلامي أو في كلية العلوم الاقتصادية والمالية الإسلامية كما هو الحال في جامعة أم القرى بالمملكة العربية السعودية. التأطير يكون على يد أساتذة مختصين في المجالين الاقتصاد والشريعة، سواء أساتذة شرعيين مهتمين بعلم الاقتصاد الإسلامي لتنشئة جيل من الطلاب يهضمون العلمين الشرعي والوضعي، أو أساتذة الاقتصاد الوضعي الذين يطبقون ضوابط المعاملات المالية لأسلمة علم الاقتصاد على ضوئها.

2. آليات ومعايير تدريس علم الاقتصاد الإسلامي

لاحظنا مما سبق أن علم الاقتصاد الإسلامي يتطلب دراسة وفهم أصول التشريع الإسلامي، كالقواعد الكلية والمقاصد الشرعية وضوابط العقود، لأنها بمثابة القانون الحاكم، وللاقتصاد الإسلامي آلية محددة في بحث الأحكام الشرعية الثابتة (المتفق عليها) كوجوب الزكاة وتحريم الربا، ووجوب الوفاء بالعقود وحرمة أكل المال بالباطل وتتلخص هذه الآلية في[2]:

- بيان الحكمة والآثار الاقتصادية؛
- طرح البديل الإسلامي عندما يكون الحكم تحريما، ومحاولة التخلص من البديل غير الشرعي عندما يكون الحكم وجوبا.
- محاولة الاستدلال بالنظرية الاقتصادية؛
- الاستشهاد بالتاريخ الاقتصادي؛
- الاستشهاد بالواقع التطبيقي؛

[1] - كمال توفيق حطاب، مرجع سابق، ص241، وص250.

[2] - كمال توفيق حطاب، منهجية البحث في الاقتصاد وعلاقته بالنصوص الشرعية، مرجع سابق، ص37.

كما له آلية محددة في بحث الأحكام الشرعية الاقتصادية المتغيرة (المختلف فيها) مثل التسعير، علة الربا الخفي، دائرة الاكتناز، وتتلخص هذه الآلية في[1]:

- التركيز أولا على المقاصد الشرعية؛
- القراءة الاقتصادية للنصوص الشرعية؛
- عرض أقوال الفقهاء في المسألة الفرعية؛
- الترجيح اعتمادا على النقاط السابقة.

كما لا بد من إعادة ما توصل إليه الباحثون في الاقتصاد الإسلامي من أحكام إلى الفقهاء لإصدار الفتاوى.

حيث يمر البحث في الاقتصاد الإسلامي بالمراحل التالية:

- مرحلة تحليل المشكلات الاقتصادية في ضوء النظرية الاقتصادية.
- مرحلة عرض المشكلات على الأدلة الشرعية.
- مرحلة دراسة آثار تطبيق الأحكام الشرعية على المتغيرات الاقتصادية.

ومن أجل تفادى الخلط بين مناهج العلمين (الفقه والاقتصاد) لا بد من اعتماد مراجع خاصة بعلم الاقتصاد الإسلامي، وفق المعايير التالية[2]:

- **الأصالة**: يجب أن يكون الكتاب أصيلا، يشمل على إضافات علمية.
- **البعد عن المناقشات الفقهية**.
- **التوازن**: في عرض الموضوعات الاقتصادية والإسلامية، فلا ينغي أن يغلب الجانب الاقتصادي الوضعي على الإسلامي، ولا يغلب الجانب الفقهي عن الاقتصادي؛
- **مراعاة الواقع**: من خلال عرض أمثلة من الواقع التطبيقي وإبراز مساهمتها في معالجة المشكلات الاقتصادية.
- **الاستعانة بأدوات التحليل الاقتصادي**.
- **البعد عن أسلوب الوعظ العاطفي**: الاعتماد على التبريرات العلمية الكافية والخطط العملية الواقعية؛
- **تنوع المصادر**.

ثالثا: تجربة قسم الاقتصاد والإدارة في تدريس الاقتصاد الإسلامي

1. **التعريف بالقسم**: كان لتدريس الاقتصاد الإسلامي في مختلف جامعات الدول العربية، وتطور وانتشار البنوك الإسلامية عبر مختلف أرجاء العالم، محفزا بل ضرورة للتفكير في إنشاء قسم متخصص في الاقتصاد الإسلامي على مستوى جامعة الأمير عبد القادر الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية خلال ندوة حول "الاقتصاد الإسلامي ودوره في التنمية" سنة 1988م .وقد تحقق الحلم بعد عشر سنوات أي في سنة 1998م في إطار إعادة هيكلة الجامعة الجزائرية إلى نظام الكليات، حيث تم إنشاء قسم الاقتصاد والإدارة بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية • وكان يضم الشعب الآتية:
   - شعبة الاقتصاد الإسلامي.
   - شعبة الإدارة العامة والتنظيم.
   - شعبة إدارة الأعمال.

وقد تم فتح تخصصين جديدين خلال السنة الجامعية 2009-2010 في إطار نظام ل.م.د هما:

- إدارة أعمال صناديق ومؤسسات الزكاة.

---

[1] - المرجع نفسه.

[2] - كمال توفيق حطاب، اتجاهات البحث العلمي في الاقتصاد الإسلامي، مرجع سابق، ص291.

•- بموجب القرار الوزاري رقم 470 بتاريخ 13 جوان 1999م وطبقا للمرسوم التنفيذي رقم 98-253 المؤرخ في 17 أوت 1998 المتضمن القانون الأساسي النموذجي للجامعة، والمرسوم التنفيذي رقم 98-388 المؤرخ في 02 ديسمبر 1998م المتعلق بتنظيم جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية وسيرها.

- إدارة أعمال الأوقاف والجمعيات.

كما تم فتح تخصص جديد خلال السنة الدراسية 2011-2012 وهو تخصص بنوك وتأمينات.

وفي إطار إعادة هيكلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية إلى مصاف الجامعات الكبرى المتكونة من ثلاث كليات وأكثر، تم تقسيم كلية الآداب والعلوم الإنسانية إلى كليتين حيث أصبح قسم الاقتصاد والإدارة يندرج ضمن كلية الشريعة والاقتصاد••.

2. **أهدافه**: يعتبر قسم الاقتصاد والإدارة أول قسم يفتح شعبة الاقتصاد الإسلامي على مستوى مؤسسات التعليم العالي في الجزائر، ما يجعله قسم مميز وذو خصوصية، وقد تحددت أهدافه •••كما يلي[1]:

- تزويد الطلبة برصيد معرفي جوهري في ميدان الإحاطة بالعلوم الاقتصادية بصفة عامة والاقتصاديات البديلة بشكل خاص؛
- تزويد الطلبة برصيد معرفي جوهري في مجال العلوم المالية والبنوك الإسلامية وكذا الانفتاح على المصرفية الإسلامية والتأمين التعاوني الإسلامي والسعي إلى تطبيقها ميدانيا؛
- إعداد وتأهيل الإطارات في مجال الاقتصاد والإدارة بصفة عامة والاقتصاد الإسلامي وإدارة الأوقاف وصناديق الزكاة بصفة خاصة، وتمكينهم من اكتساب المعارف التحليلية الضرورية لفهم الواقع ومعضلاته الاقتصادية والاجتماعية وإمكانية المساهمة في حلها؛
- الاهتمام بالبحوث والدراسات العلمية ذات المجال الشرعي الاقتصادي وتوجيه لخدمة احتياجات المجتمع وخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛
- توثيق العلاقات والروابط العلمية والثقافية مع الكليات والجهات المتخصصة بالاقتصاد والإدارة بصفة عامة وبالاقتصاد الإسلامي بصفة خاصة في كل من الجامعات ومراكز البحوث والهيئات والمؤسسات الجزائرية والعربية والدولية.

3. **البرامج البيداغوجية على مستوى التدرج**:

في إطار مطابقة عروض التكوين تخصصات ل.م.د على مستوى وطني أصبح قسم الاقتصاد والإدارة يتكون من:

الشكل رقم (01) تخصصات قسم الاقتصاد والإدارة في مرحلة التدرج

••- التي أنشئت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 11-39 المؤرخ في 06 فيفري 2011 المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي رقم 84-184 المؤرخ في أوت 1984 والمتضمن إحداث جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية.

•••-المرسوم التنفيذي رقم 03-279 المؤرخ في 24 جمادى الثانية عام 1424 الموافق 23 عشت 2003م بشأن مهام الجامعة الجزائرية والتعديلات التي جرت طبقا لقانون رقم 99-05 لسنة 1999م المتضمن القانون التوجيهي للتعليم العالي،

[1] - تاريخ الإطلاع 2017/04/02.http://www.univ-emir.dz/faceco/cls.ec.et.ad/page1.html .

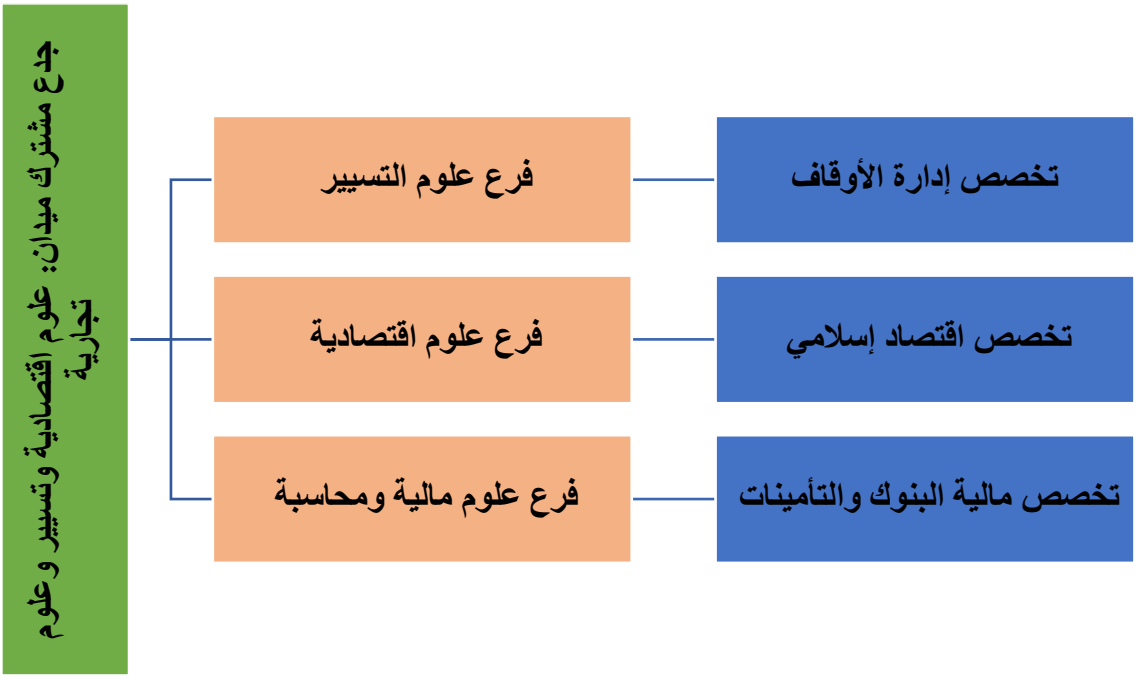

المصدر: من إعداد الباحثتين.

1.3. جذع مشترك ميدان علوم اقتصادية، تسيير وعلوم تجارية: وهو السنة الأولى تكوين في العلوم الاقتصادية وتسيير وعلوم التجارية يستقبل الطلبة المتحصلين على شهادة الباكالوريا من شعبتي التقني تسيير وعلوم الطبيعة والحياة، ويتضمن برنامج تكوين قاعدي مشترك لشهادة ليسانس لميدان العلوم الاقتصادية، تسيير وعلوم تجارية، ويمتد على مدى سداسيين اثنين بحجم 382 ساعة لكل سداسي بين محاضرات وأعمال تطبيقية. يمثل المرحلة الأولى من التكوين التي ترمي إلى التعرف على الحياة الجامعية والتكيف معها، واكتشاف المبادئ الأولية للتخصص، تتمثل مواد السنة الأولى جذع مشترك في وحدات تعليمية• متناسقة ومنسجمة مع أهداف التكوين كما يلي[1]:

وحدة التعليم الأساسية••: مدخل للاقتصاد، اقتصاد جزئي، محاسبة مالية، تاريخ الفكر الاقتصادي، اقتصاد المؤسسة.

وحدة التعليم المنهجية•••: إحصاء، رياضيات.

وحدة التعليم الاستكشافية(•): مدخل للقانون، مدخل لعلم اجتماع المنظمات، إعلام آلي، وقانون تجاري.

وحدة تعليم أفقية(••): لغة أجنبية.

وهي كلها مواد اقتصادية وأدوات تحليل كمية لإعداد الطالب وتمكينه من التحليل الاقتصادي باستعمال الأدوات الرياضية وفق منهجية علمية.

•- الوحدة التعليمية: مادة دراسية أو أكثر لها أهداف تعليمية وتكوينية في مسار الطالب، يمكن أن تكون بالجبر، أو على الخيار، تسند لها وللمواد المكونة لها معاملات، يترتب عليها تقييم، وتقاس بالأرصدة، بحيث يكون مجموع الأرصدة المسندة للوحدات التعليمية المكونة للسداسي هو ثلاثون.

[1] -لتفاصيل أكثر يمكن مراجعة عرض التكوين.

••-تشمل المواد الأساسية الضرورية لمواصلة الدراسة في الشعبة المعنية.

•••-تشمل مناهج البحوث والتحقيقات في مختلف التخصصات.

(•)-تشمل مواد التعليم التي تمكن من توسيع الأفق المعارف في للطالب، وتفتح له نوافذ أخرى في حالة إعادة توجيهه، بفضل تعددية المواد التي يميز هذا المفهوم.

(••)- أو الثقافة العامة وتجمع مواد تعليم مثل اللغات الحية والاعلام الآلي وتكنولوجيا الإعلام والاتصال، والإنسانيات.... التي توفر أدوات ضرورية لاكتساب ثقافة عامة وتقنيات منهجية تسهل الاندماج والتكييف المهنيين مع محيط يتغير باستمرار.

المرجع: دليل الطالب، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية.

2.3. فروع السنة الثانية ليسانس: يتوجه الطلبة وفق معايير يحددها فريق التكوين (معدل الترتيب ورغبة الطالب) بعد النجاح في السنة الأولى جذع مشترك علوم اقتصادية تسيير وعلوم تجارية إلى المرحلة الثانية من التكوين التي يتم فيها تعميق المعارف وترسيخها والتوجه التدريجي، حسب الفروع التالية:

- **فرع علوم التسيير**: ويهدف التكوين إلى إعداد كوادر متخصصة في التخطيط والتنظيم بأحسن الوسائل الممكنة لاتخاذ القرارات المناسبة وتحقيق الأهداف بكفاءة وفعالية، من خلال تزويد الطلبة بالمعارف النظرية التي تخص الإدارة على المستوى المحلي وعلى المستوى الدولي. ويمتد التكوين على مدى سداسيين اثنين بحجم ساعي: 382 ساعة لكل سداسي بين محاضرات وأعمال تطبيقية.
- **فرع العلوم الاقتصادية:** يهدف إلى إعداد الطالب في العلوم الاقتصادية من خلال تزويده بالمعارف النظرية في هذا المجال، ويمتد التكوين على مدى سداسيين اثنين بحجم ساعي يفوق 382 ساعة لكل سداسي بين محاضرات وأعمال تطبيقية في وحدات تعليمية.
- **فرع علوم مالية ومحاسبة**: يهدف إلى إعداد كوادر مختصين في المالية والمحاسبة من خلال تزويدهم بالمعارف النظرية في هذا المجال، ويمتد التكوين على مدى سداسيين اثنين بحجم يفوق 382 ساعة لكل لسداسي بين محاضرات وأعمال تطبيقية في وحدات تعليمية.

والجدول الموالي يوضح وحدات التعليم لفروع السنة الثانية ليسانس لقسم الاقتصاد والإدارة كما يلي:

الجدول رقم (1): وحدات التعليم لفروع السنة ثانية ليسانس (السداسي الثالث والرابع)

فروع سنة ثانية ليسانس				
الفروع/ وحدات التعليم	**وحدة التعليم الأساسية**	**وحدة التعليم المنهجية**	**وحدة التعليم الاستكشافية**	**وحدة التعليم الأفقية**
فرع علوم التسيير	محاسبة التسيير، اقتصاد كلي، مدخل إدارة الأعمال، مالية عمومية، نظم المعلومات الإدارية، تسيير المؤسسة، التسويق	إحصاء، رياضيات مالية، اقتصاد نقدي واساسيات بحوث العمليات	منهجية، ريادة الأعمال وأخلاقيات الأعمال	إعلام آلي، ولغة أجنبية
فرع علوم اقتصادية	تسيير المؤسسة، اقتصاد كلي، اقتصاد نقدي، الاقتصاد الجزائري، تاريخ الوقائع الاقتصادية، مالية عامة، الاقتصاد الدولي.	إحصاء، مدخل إدارة الأعمال، اساسيات بحوث العمليات، محاسبة التسيير.	منهجية، ريادة الأعمال وأخلاقيات الأعمال	إعلام آلي، ولغة أجنبية
فرع علوم مالية ومحاسبة	محاسبة التسيير، اقتصاد كلي، المعايير المحاسبية الدولية، مالية عمومية، اقتصاد نقدي، مالية المؤسسة، تسيير المؤسسة.	إحصاء، مدخل إدارة الأعمال، اساسيات بحوث العمليات، رياضيات مالية.	منهجية، ريادة الأعمال وأخلاقيات الأعمال	إعلام آلي، ولغة أجنبية

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على عروض التكوين.

يلاحظ أن التكوين في السنة الثانية حسب مختلف الفروع يهدف إلى تدعيم مكتسبات الطالب للسنة الأولى من خلال مواد عامة مشتركة كالاقتصاد الكلي، الإحصاء والاعلام الآلي، وإضافة مواد اقتصادية وأدوات بحثية تختلف من فرع إلى آخر للتمييز بين الفروع والتأهيل إلى السنة الأخيرة من الليسانس وهي المرحلة

الثالثة التي تتضمن تخصص التكوين وتدريب الطالب على البحث وتحرير المذكرة. ومن الملاحظ أيضا أن عروض التكوين الجديدة المعتمدة منذ السنة الدراسية 2022-2023 لم تتضمن أي مادة شرعية خاصة بالتكوين في الاقتصاد الإسلامي كما كان معمول به في عروض التكوين السابقة.

3.3. تخصصات السنة الثالثة ليسانس علوم اقتصادية، تسيير وعلوم تجارية في القسم:

بعد إنهاء أربع سداسيات من التكوين على مستوى الجذوع المشتركة، يوجه الطلبة الناجحين حسب فروعهم إلى تخصصات دقيقة لإتمام السداسيين الخامس والسادس وإعداد تقرير بحث، كما يلي:

- **تخصص إدارة الأوقاف**: يواصل الطلبة الناجحين من فرع علوم التسيير تكوينهم في تخصص إدارة الأوقاف، حسب الوحدات التعليمية في الجدول 2.
- **تخصص اقصاد إسلامي:** يواصل الطلبة الناجحين من فرع العلوم الاقتصادية تكوينهم في تخصص الاقتصاد الإسلامي، حسب الوحدات التعليمية في الجدول 2.
- **تخصص مالية**: يواصل الطلبة الناجحين من فرع المالية والمحاسبة تكوينهم في تخصص مالية، حسب الوحدات التعليمية في الجدول 2.

الجدول رقم (2): وحدات التعليم في تخصصات السنة الثالثة ليسانس علوم اقتصادية، تسيير وعلوم تجارية (السداسي الخامس والسادس)

تخصصات السنة ثالثة ليسانس علوم اقتصادية، تسيير وعلوم تجارية				
التخصص/ وحدات التعليم	**وحدة التعليم الأساسية**	**وحدة التعليم المنهجية**	**وحدة التعليم الاستكشافية**	**وحدة التعليم الأفقية**
تخصص إدارة الأوقاف[1]	إدارة الأوقاف، إدارة صناديق ومؤسسات الزكاة، إدارة المشاريع، إدارة الموارد البشرية، الصيرفة الإسلامية، إدارة الجودة الشاملة، مراقبة التسيير.	فقه المعاملات المالية، فقه الوقف، اقتصاد الأوقاف والتنمية، تقرير التربص؛	قانون الأوقاف، تحليل البيانات.	لغة حية.
تخصص اقتصاد إسلامي [2]	مدخل إلى الاقتصاد الإسلامي، النظام الاقتصادي الإسلامي، الصيرفة الإسلامية، فقه المعاملات المالية، اقتصاديات الزكاة والأوقاف، الهندسة المالية الإسلامية.	مقاصد التشريع المالي في الإسلام، تحليل البيانات، الرقابة الشرعية والتدقيق الشرعي ومشروع التخرج.	القانون المصرفي الجزائري، الاقتصاد القياسي	لغة حية.

[1] -قرار رقم 803 المؤرخ في 07 جويلية 2022 يحدد برنامج التعليم لنيل شهادة الليسانس ميدان "علوم اقتصادية والتسيير وعلوم تجارية" شعبة التسيير" تخصص "ادارة الأوقاف" لدى الجامعات والمراكز الجامعية ومؤسسات التكوين العالي.

[2]- قرار رقم 794 المؤرخ في 07 جويلية 2022 يحدد برنامج التعليم لنيل شهادة الليسانس ميدان "علوم اقتصادية والتسيير وعلوم تجارية" شعبة العلوم الاقتصادية"، تخصص "اقتصاد إسلامي" لدى الجامعات والمراكز الجامعية ومؤسسات التكوين العالي.

تخصص مالية [1]	التسيير المالي، المحاسبة المالية المعمقة، النظرية المالية، أسواق مالية، جباية المؤسسة، تجارة ومالية دولية.	تقنيات بنكية، مراقبة التسيير، تقييم المشاريع، مشروع التخرج.	قانون الأعمال، تحليل البيانات	لغة حية.

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على عروض التكوين.

تحتوي عروض التكوين للتخصصات الدقيقة المفتوحة على مزيج بين المواد الاقتصادية والمواد الشرعية، خاصة تخصصي الاقتصاد الإسلامي وإدارة الأوقاف، فبالإضافة إلى مختلف المواد الاقتصادية تم تدعيم التكوين المتخصص بمواد فقه المعاملات المالية، فقه الوقف ومقاصد التشريع المالي في الإسلام والرقابة الشرعية والتدقيق الشرعي.

تتم تغطية المواد الشرعية كاملة من قبل دكاترة مختصين في العلوم الفقهية وذلك بالتعاون مع قسم الفقه وأصوله لكلية الشريعة والاقتصاد، وتتم تغطية بقية المواد من مجموعة من الدكاترة المختصين في الاقتصاد والاقتصاد الإسلامي والبنوك الإسلامية.

كما أن تقارير البحث يعدها الطلبة تحت إشراف الأساتذة، بعد إجراء تربصات ميدانية في مؤسسات متعاونة كمديريات الشؤون الدينية والأوقاف، البنوك الإسلامية ومؤسسات التأمين والتأمين التكافلي.

4.3. طور الماستر

بهدف تزويد المتكونين بالتعمق في المعارف النظرية التي تخص علم الاقتصاد، والإلمام بالجانب الشرعي والفقهي، يفتح القسم تكوين آخر على مستوى درجة الماستر الأكاديمي لفترة سنتين، لكافة تخصصات القسم كما يلي:

- **ماستر أكاديمي في الاقتصاد الإسلامي**: يهدف إلى تكوين إطارات في المجال البحثي المتعلق بالاقتصاد الإسلامي، وتأهيل المتفوقين في التخصص لمواصلة البحث في الدكتوراه، بالإضافة إلى نشر الوعي والاهتمام بأهمية الرجوع إلى الاقتصاد الإسلامي كبديل عن الأنظمة الاقتصادية الوضعي ، مدة التكوين أربع سداسيات، حيث يعد الطالب مذكرة التخرج في السداسي الرابع، بعد تلقي التكوين البيداغوجي في الجدول (3).
- **ماستر أكاديمي في المالية والبنوك الإسلامية**: يهدف إلى تزويد المتكونين بالمعارف النظرية التي تخص المالية على المستوى المحلي وعلى المستوى الدولي، وأهم التجارب الرائدة في مجال المالية الإسلامية في الاقتصاديات العالمية، من خلال برامج التكوين الموزعة على مدى سنتين، على وحدات تعليمية كما هو مبين في الجدول (3).
- **ماستر أكاديمي في إدارة الأوقاف**: يهدف التكوين إلى تزويد المتكونين بالمعارف النظرية التي تخص الإدارة الرشيدة على المستوى المحلي وعلى المستوى الدولي وأهم التجارب الرائدة في مجال إدارة الأوقاف في الاقتصاديات العالمية، من خلال برامج موزعة على مدى سنين، على مختلف الوحدات التعليمية كما هو موضح في الجدول الموالي.

[1] - قرار رقم 809 المؤرخ في 07 جويلية 2022 يحدد برنامج التعليم لنيل شهادة الليسانس ميدان "علوم اقتصادية والتسيير وعلوم تجارية" شعبة علوم مالية ومحاسبة"، تخصص "مالية" لدى الجامعات والمراكز الجامعية ومؤسسات التكوين العالي.

الجدول رقم (3): وحدات التعليم في تخصصات الماستر (السداسي الأول والثاني والثالث)

تخصصات الماستر				
التخصص/ وحدات التعليم	**وحدة التعليم الأساسية**	**وحدة التعليم المنهجية**	**وحدة التعليم الاستكشافية**	**وحدة التعليم الأفقية**
تخصص اقتصاد إسلامي[1]	الأسواق والمؤسسات المالية الإسلامية، الاقتصاد الجزئي المعمق، السياسة النقدية والمالية في الاقتصاد الإسلامي، اقتصاد التنمية، المعاملات المالية الإسلامية المعاصرة، الاقتصاد الكلي المعمق، اقتصاد قياسي متقدم، المالية العامة في الإسلام، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، الاستثمار والتمويل في الاقتصاد الإسلامي، دراسات متقدمة في الأنظمة الاقتصادية.	آيات وأحاديث الأحكام، الاتصال والتحرير الإداري، تحليل الأزمات الاقتصادية والمالية، منهجية إعداد مذكرة الماستر، المعايير الشرعية للمصارف الإسلامية، دراسة الجدوى الاقتصادية.	قانون الأعمال، فقه العقد والمصلحة، التكنولوجيا المالية.	لغة أجنبية متخصصة 1، لغة أجنبية متخصصة 2، برمجية Python.
تخصص مالية وبنوك إسلامية [2]	التسيير المالي المعمق، الأسواق المالية والمؤسسات المالية الإسلامية، المالية الإسلامية، إدارة المحافظ المالية، محاسبة البنوك الإسلامية، التكنولوجيا المالية، التأمين والتأمين التكافلي، الهندسة المالية الإسلامية، إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية، المعايير الدولية للمالية الإسلامية، حوكمة البنوك الإسلامية.	تحليل السلاسل الزمنية، الاتصال والتحرير الإداري، اقتصاد قياسي مالي، منهجية إعداد مذكرة الماستر، الرقابة والتدقيق الشرعي، تسويق مصرفي إسلامي.	فقه المعاملات المالية، التشريعات المالية والبنكية في الجزائر، الصيرفة الإلكترونية.	لغة أجنبية متخصصة 1، لغة أجنبية متخصصة 2، برمجيات إحصائية.

[1] - قرار رقم 1386 مؤرخ في 17 أكتوبر 2022 يحدد برنامج التعليم لنيل الماستر في ميدان "علوم اقتصادية والتسيير وعلوم تجارية"، شعبة "علوم اقتصادية" تخصص "اقتصاد إسلامي" لدى الجامعات والمراكز الجامعية ومؤسسات التكوين العالي.

[2] - قرار رقم 1396 مؤرخ في 17 أكتوبر 2022 يحدد برنامج التعليم لنيل الماستر في ميدان "علوم اقتصادية والتسيير وعلوم تجارية"، شعبة "علوم مالية ومحاسبة" تخصص "مالية وبنوك إسلامية" لدى الجامعات والمراكز الجامعية ومؤسسات التكوين العالي.

تخصص إدارة الأوقاف[1]	الإدارة المالية للوقف، الرقابة الشرعية والتدقيق، إدارة الأعمال غير الربحية، التأمين التكافلي، نظرية المنظمة، المصارف الإسلامية واستثمار أموال الزكاة والوقف، إدارة الإبداع والابتكار، فقه الموازنات في الوقف والزكاة، الإدارة الاستراتيجية للوقف، حوكمة المؤسسات الوقفية، التكنولوجيا المالية الإسلامية.	نظام الأوقاف ومقاصد الشريعة، الاتصال والتحرير الإداري، الأساليب الكمية في الإدارة، منهجية إعداد مذكرة التخرج، برمجيات إحصائية 2، التسويق في المؤسسات الوقفية.	النمذجة الإحصائية، قانون الأعمال، عقود التبرعات والتوثيقات.	لغة أجنبية متخصصة 1، لغة أجنبية متخصصة 2، ندوة حول الأوقاف والوصايا والهبات.

المصدر: من إعداد الباحثتين.

مرحلة ما بعد التدرج:

تم فتح مسابقة ماجستير في الاقتصاد الإسلامي (نظام قديم) في السنة الجامعية 2004-2005، وقد تخرج طلبة هذه الدفعة البالغ عددها 15 طالبا، ويشغلون مناصب أساتذة في مختلف الجامعات الوطنية (جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، جامعة قسنطينة 2، جامعة سطيف، جامعة برج بوعريريج، المركز الجامعي تبسة)[2]، كما تم فتح شعبة أخرى في الماجستير تخصص بنوك إسلامية (نظام قديم) في السنة الجامعية 2009-2010، وقد تخرج طلبة الدفعة البالغ عددهم 15، كما تم فتح مسابقة ماجستير في الاقتصاد الإسلامي (نظام قديم) في السنة الجامعية 2013-2014، وقد تخرج طلاب الدفعة البالغ عددهم 10.

كما يبلغ عدد الطلبة المسجلين دكتوراه علوم نظام قديم تخصص اقتصاد إسلامي 17 مسجلا في السنة الجامعية 2015-2016[3].و4 طلبة خلال السنة 2017 وطالب واحد خلال سنة 2018. وبلغ عدد رسائل الدكتوراه علوم المناقشة من سنة 2017 إلى غاية سنة 2021 بقسم الاقتصاد والإدارة 8 رسائل موزعة كالآتي: 3 رسائل عام 2017، رسالة واحدة عام 2018، و3 رسائل عام 2020، ورسالة واحدة خلال عام 2021[4].

أما فيما يخص النظام الجديد فإن القسم ينظم مسابقة الدكتوراه لخريجي الاقتصاد الإسلامي منذ السنة الجامعية 2015-2016، وقد تطور عدد الطلبة المسجلين في الدكتوراه ل م د منذ تلك السنة وإلى غاية السنة الجامعية 2022-2023، وبلغ عددهم 21 طالبا في تخصص الاقتصاد الإسلامي، وفي تخصص مالية وبنوك إسلامية 12 طالبا، وفي تخصص التسيير: تسيير المؤسسات الإسلامية 3 طلبة، وفي تسيير مؤسسات الزكاة 3 طلبة، وفي إدارة الأوقاف 6 طلبة[5].

---

[1] - قرار رقم 1364 المؤرخ في 17 أكتوبر 2022 يحدد برنامج التعليم في شهادة الماستر في ميدان "علوم اقتصادية والتسيير وعلوم تجارية"، شعبة "علوم التسيير" تخصص "إدارة الأوقاف" لدى الجامعات والمراكز الجامعية ومؤسسات التكوين العالي.

[2] - السعيد دراجي، أهمية تكوين الإطار المتخصص في الاقتصاد الإسلامي-تجربة قسم الاقتصاد والإدارة بجامعة الأمير عبد القادر نموذجا، الملتقى الدولي الأول حول "الاقتصاد الإسلامي الواقع ورهانات المستقبل"، المركز الجامعي بغرداية، فيفري 2011.

[3] -جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، نشرة إحصائية، العدد التاسع، ص97، السنة الجامعية 2015-2016.

[4] جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، نشرة إحصائية، العدد 13، السنة الجامعية 2021-2022، ص 20.

[5] نفس المرجع السابق، ص 22، 23.

تأطير القسم:

يبلغ عدد أساتذة القسم الدائمين 35 أستاذ، منهم 5 برتبة أستاذ، و17 برتبة محاضر-أ-، و 2 برتبة أستاذ محاضر-ب- يقومون بتغطية برامج التكوين في جميع التخصصات المفتوحة، ويساعدهم في ذلك أساتذة من قسم الفقه وأصوله لتغطية المواد الفقهية، وأساتذة من قسم الشريعة والقانون لتغطية المواد القانونية، وأساتذة لتدريس اللغة الحية والإعلام الآلي والرياضيات.

مخبر البحث في الدراسات الاقتصادية والمالية الإسلامية:

تم تأسيسه عام 2020، ويضطلع بالدراسات الاقتصادية والمالية الإسلامية وما توصلت إليه جهود الباحثين والدارسين في هذه المجالات الواسعة، ويسعى إلى إحداث مقارنات بين الاقتصاديات الحديثة والاقتصاديات الإسلامية، لا سيما وأن هناك توجه سائد نحو المالية الإسلامية والبنوك الاسلامية خاصة في ظل الأزمات الاقتصادية والمالية العالمية الحاصلة من حين لآخر، بالإضافة إلى أن المخبر يسعى إلى إحياء موروثاتنا الحضارية التي كانت بمثابة حلول للعديد من الأزمات والمشاكل التي تعاني منها المجتمعات كاستثمار أموال الوقف والزكاة بما يخدم التنمية بصفة عامة.

أما عن أهداف المخبر فهي كالآتي:

- الاهتمام بالمادة الاقتصادية وتقديم مقاربات علمية بين الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي؛
- التحليل والبحث في المسائل الاقتصادية بصفة عامة والاقتصاد الإسلامي والمالية الإسلامية والدراسات المقارنة؛
- إنشاء مكتبة ثرية ومتنوعة من خلال جمع ما أمكن من الكتب الاقتصادية والمالية المختلفة؛
- محاولة ربط الدراسات النظرية بالمحيط الاقتصادي والاجتماعي؛
- الإسهام في خدمة الدارسين والباحثين وتوفير المادة العلمية؛
- اقتراح حلول تتعلق بإدماج المالية الإسلامية في الاقتصاد الجزائري.

ويضم المخبر مجموعة من الفرق البحثية التي تشرف على عدو مشاريع بحثية متخصصة في الاقتصاد الإسلامي.

الجدول رقم (05): عناوين بعض مشاريع البحث المعتمدة في المخبر

الرقم	عنوان فرقة البحث
01	دور الأملاك الوقفية في تحقيق التنمية المستدامة-دراسة حالة الجزائر
02	نحو صياغة مؤسسية جديدة لتفعيل الدور التنموي للزكاة والوقف بالجزائر
03	الهندسة المالية الإسلامية ودورها في تطوير الأسواق المالية في البلدان الإسلامية-حالة الجزائر
04	واقع الرقابة المصرفية على البنوك الإسلامية بين الضوابط الشرعية والمعايير الدولية-حلول ومقترحات من تجارب ميدانية
05	تمويل المشاريع العمومية باستخدام الصكوك الإسلامية وآليات استفادة الجزائر منها
06	متطلبات نجاح التمويل التشاركي في الجزائر في ظل التحديات الراهنة
07	تكييف دور بنك الجزائر لتعزيز إدماج الصيرفة التشاركية وتفعيل منتجاتها في النظام المصرفي الجزائري
08	إدارة مخاطر الاستثمار الوقفي كضرورة لتفعيل دوره في تحقيق التنمية المستدامة-دراسة حالة مديرية الشؤون الدينية والأوقاف لولاية قسنطينة
09	فاعلية إدماج الصناديق الاستثمارية الوقفية في تمويل الأملاك الوقفية وآليات استفادة الجزائر منها
10	تفعيل التكامل الوظيفي لمؤسسات المالية الإسلامية في الجزائر ومتطلباته من أجل تعزيز الاستدامة المالية للدولة

المصدر: من إعداد الباحثتين.

رابعا: آفاق تدريس الاقتصاد الإسلامي في مؤسسات التعليم العالي في الجزائر

تعد النجاحات التي حققتها المصارف الإسلامية على مستوى الاقتصاد العالمي خاصة أثناء الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، مكسبا كبيرا لعلم الاقتصاد الإسلامي، تجسد في لفت أنظار معظم الاقتصاديين

العالميين الذين أشادوا به عبر مختلف وسائل الإعلام، وكذا المؤتمرات والملتقيات العلمية التي تناولت وحللت تلك الأزمة لتحديد أسبابها أملا في إيجاد حلول وبدائل عملية للقضاء على سلبيات الرأسمالية السائدة، مما جعل الجامعات العالمية تفتح أبوابها لاحتضان الاقتصاد الإسلامي سواء بإدراجه كمادة أو تخصص خاصة في مجال المالية. كما أن التطورات التي تشهدها مؤسسات الزكاة والوقف التي أصبحت ركيزة القطاع الثالث لمختلف الاقتصاديات.

مهد الطريق أمام فكرة تدريس الاقتصاد الإسلامي في الجامعات الجزائرية، وقد ساهم قسم الاقتصاد والإدارة في ذلك من خلال تنظيمه لملتقيين علميين دوليين الأول سنة 2009 والثاني سنة 2013، حول "النظام المالي الدولي والمالية الإسلامية" بهدف التعريف بأهمية علم الاقتصاد الإسلامي كبديل للنظم السائدة، من خلال تجارب ميدانية. وقد بدأت مختلف الجامعات الجزائرية تفتح تخصص الاقتصاد الإسلامي نذكر منها جامعة الحاج لخضر باتنة حيث تم فتح تخصص الاقتصاد الإسلامي أول مرة في مرحلة الماجستير في قسم الشريعة عام 2003 ثم بعد سنوات فتحت التخصص على مستوى الليسانس (2011-2010). بالإضافة إلى جامعة فرحات عباس سطيف1، المركز الجامعي عبد الله مرسلي تيبازة وجامعة عمار ثليجي الأغواط وجامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريريج[1].

وأمام الوضعية الاقتصادية التي تعيشها الجزائر وبحثها عن بدائل للموارد البترولية، يعد خيار التوجه نحو فتح المجال أمام مؤسسات الاقتصاد الإسلامي من بنوك إسلامية ومؤسسات وقفية وصناديق الزكاة حلا، من شأنه الدفع بعجلة التنمية.

خاتمة:

يعتبر تكوين الموارد البشرية والإطارات المتخصصة المهمة الأساسية لمؤسسات التعليم العالي، من خلال التكوين في مختلف التخصصات العلمية وفق مناهج بيداغوجية أكاديمية، تتلاءم ومتطلبات سوق العمل واحتياجات المجتمع، والاقتصاد الإسلامي من العلوم الحديثة التي تمزج بين العلوم الوضعية والعلوم الشرعية، لإعطاء الحلول والبدائل للمشاكل التي تعاني منها البشرية، ومن خلال ما سبق يمكن صياغة الناتج التالية:

- ❖ الاقتصاد الإسلامي هو العلم الذي يهتم بدراسة الاقتصاد وفق أحكام الشريعة الإسلامية، وهو الذي سيصحح مسار النظم الاقتصادية السائدة.
- ❖ العلاقة بين علم الاقتصاد الإسلامي والعلوم الشرعية هي علاقة تكامل وترابط في الهدف والغاية وعلاقة توجيه وتحليل في الآلية والمنهجية.
- ❖ علم الاقتصاد الإسلامي يدرس في كليات الشريعة والاقتصاد أو في كليات خاصة بالاقتصاد الإسلامي أو في كلية العلوم الاقتصادية والمالية الإسلامية.
- ❖ تعتبر المصارف الإسلامية، شركات التأمين الإسلامية، ومؤسسات الزكاة والوقف مؤسسات الاقتصاد الإسلامي والتطبيق العملي له.
- ❖ يهدف قسم الاقتصاد والإدارة إلى إعداد اقتصاديين إسلاميين للعمل في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي والإداري في المجتمع، شأنها في ذلك شأن خريجي كليات الاقتصاد والإدارة والتجارة مع التميز بخلفية إسلامية.

المراجع:

1. أحمد محمد محمود نصار، دور الباحث في الاقتصاد الإسلامي بين علم الفقه وعلم الاقتصاد-دراسة منهجية-، بحث ماجستير غير منشور، جامعة اليرموك، 2005.
2. سعد بن حمدان اللحياني، مبادئ الاقتصاد الإسلامي، منشورات جامعة أم القرى، السعودية، بدون سنة نشر.
3. السعيد دراجي، أهمية تكوين الإطار المتخصص في الاقتصاد الإسلامي-تجربة قسم الاقتصاد والإدارة بجامعة الأمير عبد القادر نموذجا، الملتقى الدولي الأول حول "الاقتصاد الإسلامي الواقع ورهانات المستقبل"، المركز الجامعي بغرداية، فيفري 2011.

[1] -السعيد دراجي،المالية الإسلامية وتكوين الإطار المختص-تجربة الجامعة الجزائرية-الكتاب الجماعي المالية الإسلامية في الجزائر بين الواقع والمأمول، منشورات مخبر البحث في الدراسات الاقتصادية والمالية الإسلامية،2022،ص566.

4. صالح صالحي، عبد الحليم غربي، نحو ترشيد منتجات البحث العلمي في الاقتصاد الإسلامي، الملتقى الدولي الأول حول "الاقتصاد الإسلامي الواقع ورهانات المستقبل"، المركز الجامعي بغرداية، فيفري 2011.
5. عبد الرحيم عبد الحميد الساعاتي، علم الاقتصاد الإسلامي وعلم الاقتصاد-دراسة منهجية-، كلية الاقتصاد والإدارة، جامعة الملك عبد العزيز، 2004.
6. عبد الله عبد المحسن الطريقي، الاقتصاد الإسلامي-أسس ومبادئ وأهداف-مؤسسة الجريبي للتوزيع والإعلان، الرياض،2009.
7. كمال توفيق حطاب، اتجاهات البحث العلمي في الاقتصاد الإسلامي، كتاب أوراق المؤتمر العلمي السابع للاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، المملكة العربية السعودية،2008، الجزء الأول.
8. كمال توفيق حطاب، العلاقات العلمية والنظرية بين الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي، مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، عدد 44، 2003.
9. كمال توفيق محمد الحطاب، منهجية البحث في الاقتصاد وعلاقته بالنصوص الشرعية، مجلة الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، م 16، ع 2، 2003.
10. محمد أحمد صقر، إنجازات المؤتمرات العالمية السابقة في الاقتصاد الإسلامي، كتاب أوراق المؤتمر العلمي السابع للاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، المملكة العربية السعودية،2008، الجزء الأول.
11. محمد عمر شابرا، ما هو الاقتصاد الإسلامي، موسوعة التمويل والاقتصاد الإسلامي متح على الرابط التالي:
efpedia.com/.../d985d8a7-d987d988-d8a7d984d8a7d982d8aad8.pdf

الوثائق والمواقع الالكترونية:

- http://www.univ-emir.dz/faceco/cls.ec.et.ad/page1.html
- دليل الطالب، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية.
- عرض التكوين الخاص بموائمة ماستر أكاديمي في المالية والبنوك الإسلامية، متوفر في قسم الاقتصاد والإدارة.
- جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، نشرة إحصائية، العدد التاسع، ص97، السنة الجامعية 2016-2015.